سنة والورثة ينكرون ذلك ومضت هذه المدة والمدعي المذكور
بالبلد حاضر معهم في بلدة واحدة ولم يدع بذلك عليهم ولا منعه
من الدعوى مانع شرعي اصلا فهل تكون دعوى المدعي بذلك على
الورثة غير مسموعة للقاضي السلطاني الجواب نعم سئل
فيما اذا كان لجماعة دار ساكنين فيها ومتصرفين بها بطريق الملك
مدة تزيد على عشرين سنة بلا معارض لهم والان قام رجل يدعي
عليهم بحصة في الدار وهم ينكرون ومضت هذه المدة ولم يدع ذلك
بلا مانع شرعي والكل مقيمون ببلدة واحدة فهل تكون دعواه
غير مسموعة للقاضي السلطاني الجواب نعم لا تسمع الا بامر
سلطاني حيث خصص السلطان نصب الله القضاة بذلك
وامر بعدم سماعها قول مقتضى ما مر عن الخلاصة والولوالجية
كما قرر انه عدم السماع مع الاطلاع على التصرف بناء وزرعا و
نحو ذلك بدون منع سلطاني لكن مع وجود المنع السلطاني
لا ينفذ الحكم اصلا لو سمع القاضي الممنوع هذه الدعوى لكونه
معزولا عن سماعها بخلاف ما اذا لم يوجد المنع المذكور وقد
يقال ان كلا منهم لسابق فيما يمنع سماع الدعوى يفيد عدم
صحة الدعوى ومعلوم ان صحة الدعوى شرط لصحة القضاء فما
لم تصح الدعوى لا ينفذ حكمه ايضا وان لم يكن ممنوعا من جهة
السلطان الذي ولاه القضاء فتامل سئل فيما لو منع السلطان
عن نصب قضاته في جميع ولايته ان لا يسمعوا دعوى مضى عليها
خمس عشرة سنة من غير مانع شرعي سوى الوقف ومال
اليتيم والغايب فاذا ادعى احد بعد هذه المدة ولم يمنعه
مانع شرعي وسمع القاضي دعواه وحكم بذلك فهل ليس له

سماعها

سماعها ولا ينفذ حكمه الجواب نعم كما افتى بذلك كثيرون من
العلماء الخاصرين منهم الوالد والعم والعلامة المجد والفهامة ابن
نجيم والمدقق الحموي الرملي والمحقق الشيخ محمد العزمي التمرتاشي
وجوابه نقلا صورته لا يملك القاضي سماع خصومة بالعزل
فيها وهو امر مشتهر وبحمد العزمي قال جوابه يرجى الثواب
من العزيز المقتدر واجاب كذلك الشيخ احمد العامري المفتي الشافعي
بالشام والشيخ محمد المفتي الحنبلي والشيخ اسعد المفتي المالكي
سئل في رجل يريد المدعي على زيد عبرات امه المتوفاة منذ
اكثر من خمس عشرة سنة وزيد يجحد ومضت هذه المدة
من بلوغه رشيدا ولم يدع بذلك ولا منعه مانع شرعي وهما
مقيمان في بلدة واحدة فهل تكون دعواه بذلك غير مسموعة
للمنع السلطاني الجواب نعم والقضاء يجوز تخصيصه وتقييده
بالزمان والمكان واستثناء بعض الخصومات كما في الخلاصة وعلى
هذا اوامر السلطان بعدم سماع الدعوى لا تسمع ويجب عليه
سماعها اشباه وفيها الحق لا يسقط بتقادم الزمان قلت
او قصاصا او حدا لعبد كذا في البعاني الجوهرة وقال محشيها
الفاضل السيد احمد الحموي بعد هذا الحمل بورقتين اخبرني
استاذي شيخ الاسلام يحيى افندي الشهير بالمنقاري ان السلطان
الآن يامرون قضاتهم في جميع ولايته ان لا يسمعوا دعوى
بعد مضي خمس عشرة سنة سوى الوقف والارث اه ومقتضى
ما افتى به العلامة الخير الرملي ان الارث غير مستثنى فانه
سئل فيما اذا تعذر الدعوى لغيبة المدعى عليه ثم وجد
بعد خمس عشرة سنة هل تسمع بعدها او لا اجاب

قوله ويجب عليه سماعها
اي يجب على السلطان
لانه اذا كان لا يصح سماع
القاضي لها لكونه ممنوعا
يجب على السلطان سماعها
لئلا يضيع حق المدعي وفي
بعض نسخ الاشباه ويجب
عليه عدم سماعها فالضمير
ع يعود على القاضي الممنوع

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)